

وزارة العمل والشؤون الاجتماعية
رقم : ١٠٨ في ٢٠١١/١/١٣

وفقاً للصلاحيات المنوحة لنا واستناداً إلى قرار مجلس الوزراء رقم (٢٠٦٤) في ٢٠١٠/١٠/٢٠ الخاص بـ『إيجاد فرص عمل للعاطلين』 أصدرنا التعليمات الآتية :

تعليمات رقم (١) لسنة ٢٠١١ الخاصة بـ『مشروع خلق فرص عمل للعاطلين』

أولاً : طبيعة المشروع :-

خلق و تامين ثلاثة الاف فرصة عمل لدى مشاريع و معامل القطاع خاص خلال ثلاث سنوات القادمة للعاطلين عن العمل من خريجي الكليات والمعاهد والاعداديات و مراكز التدريب والتأهيل المهني ، مقابل دعم مادي منحه وزارة العمل والسوق الاجتماعية لصاحب العمل عن كل فرصة عمل يتم تامينها لديه ..

ثانياً : الشروط الواجب توفرها في المعامل للتمكن من الاستفادة من هذا المشروع .

١. ان تكون هذه المشاريع خاضعة لاحكام قانون العمل و قانون التقاعد والضمان الاجتماعي للعمال باستثناء مشاريع القروض الصغيرة ..
٢. ان تكون من المشاريع الصغيرة والتي لا يتجاوز عدد العاملين فيها عن عشرة عمال .
٣. ان تكون من المشاريع الانتاجية أو الصناعة التحويلية أو الخدمية ذات طبيعة عمل مستمرة .

ثالثاً : الشروط الواجب توفرها في العاطل الذي ينوي الاستفادة من هذا المشروع :-

١. ان يكون عاطلاً عن العمل و من خريجي الكليات أو المعاهد أوالاعداديات أو مراكز التدريب والتأهيل المهني .
٢. ان يكون مسجلاً في مديريات التشغيل والتدريب المهني .
٣. ان يكون من سكينة اقليم كوردستان .
٤. ان لا يقل عمره عن ١٨ سنة .
٥. لم يسبق له ان عمل لدى صاحب العمل الذي ينوي تشغيله لديه .

رابعاً : طبيعة الدعم المادي

مبلغ قدره مائة و خمسون ألف دينار شهرياً و لمدة سنة واحدة يمنحك صاحب العمل الذي يؤمن فرصة عمل جديدة عنه بأمر وزاري .

ناؤسوس نجیب عبدالله
وزیر العمل والشئون الاجتماعية

خامساً : شروط منح الدعم المادي

١. ان تكون فرصة العمل المؤمنة جدية اي لا تكون على حساب عامل اخر يتم انهاء خدماته .
٢. تنظيم عقد عمل مكتوب بين صاحب العمل والعاطل المراد تشغيله يبين فيه طبيعة عمله والاجور و ساعات العمل والاحكام الاخرى التي ينص عليها قانون العمل وان يتلزم فيه صاحب العمل ان لا ينهي خدماته بعد مرور السنة (مدة سريان المشروع) اي ان يكون مستمرا ويتم المصادقة عليه في مديريات التشغيل والتدريب المهني في محافظات الاقليم .
٣. ان يتم شمول العامل في احكام قانون التقاعد والضمان الاجتماعي .
٤. تنظيم عقد بين صاحب العمل المستفيد من المشروع ومديريات التشغيل والتدريب المهني بموجبه تلتزم هذه المديريات بمنع مبلغ مائة و خمسين الف دينار شهريا و لمدة سنة واحدة عن كل فرصة عمل ويلتزم صاحب العمل بتشغيل العامل وفق احكام قانون العمل و قانون التقاعد والضمان الاجتماعي واذا اخل صاحب العمل بشرط استمرارية العامل اي اذا انهى خدماته بعد مرور السنة يلزم صاحب العمل باعادة كامل المبلغ المنوح له اضافة الى ما نص عليه قانون العمل .
٥. تأييد من مديريات العمل والضمان الاجتماعي لشمول العامل المستفيد بأحكام الضمان وتسديد الاشتراكات عنه .

سادساً : اليات تنفيذ المشروع :-

١. تشكل لجنة عليا برئاسة مدير عام العمل والضمان الاجتماعي وعضوية ممثل عن كل من وزارة المالية ، الاتحاد العام للغرف التجارية والصناعية في الاقليم ، الاتحاد العام للعمال في الاقليم لوضع خطة عمل خاصة بكيفية الاتصال بمشاريع و معامل القطاع الخاص وكيفية التنسيق والتعاون معها ، والمصادقة عليها من قبل الوزارة .
٢. فتح وحدات حسابية خاصة بهذا المشروع لمديريات التشغيل والتدريب المهني في محافظات الاقليم لتمويل هذا المشروع .
٣. تقديم طلب من المعامل التي تنوی الاستفادة من المشروع الى مديريات التشغيل في المحافظات تعرب فيه عن استعدادها للاستفادة من هذا المشروع و قبولها بكلية الضوابط والشروط الواردة في هذه التعليمات والقوانين ذات العلاقة النافذة .
٤. تشكل لجان فرعية في مديريات التشغيل للنظر بطلبات الاستفادة من المشروع ورفعها الى الوزارة للبت فيها .
٥. تقوم اللجان التفتیشية بتفتيش دورى على المعامل المستفيدة من هذا المشروع مراعاة لصحة وسلامة تنفيذ شروطه والبنود الواردة فيه .
٦. تقوم المديرية العامة المنفذة للمشروع بطبع تقرير شهري خاص بما يتم تنفيذه في المحافظات متضمنا كل المعلومات الخاصة بالمشروع وتقييمه .